

المصارف.. «محرك» الاقتصاد في «ورشة» عمل

درغام: نقلة نوعية في حياة السوريين إذا طبقنا ما نتحدث عنه في ٢٠١٨

الخليبي: مطلوب لوبي سوري في الولايات المتحدة لفرض إزالة العقوبات الجائرة

الوطن- عبد الهادي شباط

افتتح حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام محاور وورشة عمل برعاية المصرف حول المصارف ودورها كمحرك للاقتصاد السوري، مستعرضاً السياسة النقدية الحالية وتوجهاتها المستقبلية.

وأشار درغام إلى أنه في ظل الظروف الصعبة من الحرب والعقوبات أحادية الجانب الظالمة، يسعى مصرف سورية المركزي إلى بناء سياسة نقدية فاعلة واستقرار النظام النقدي والمصرفي وتطوير القطاع المالي، بما يحقق استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، ودعم النمو الاقتصادي والتشغيل. مؤكداً أنه خلال سنوات الأزمة تم توظيف السياسة النقدية في مواضعها بتبني الخطط الحكومية الطارئة ومعالجة الاختلالات وما حد من قدرة مصرف سورية المركزي على تحقيق أهدافه، وبما أن أجواء الحرب لا تسمح بالتخطيط النقدي بعيد المدى، يسعى مصرف سورية المركزي بالتركيز على أهدافه التي رسمها مجلس النقد والتسليف في منتصف عام ٢٠١٦ من أجل تأمين التمويل اللازم للعمل المصرفي وتحقيق الاستقرار النقدي لسعر صرف الليرة السورية كشرط لازم (ولكنه غير كاف) ويحتاج لجهود مختلف مفاصل العمل الحكومي والأهلي لضبط

ارتفاع الأسعار المحلية. وفي ظل نقص وتشو المعطيات وضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية المتراكمة عبر العقود الماضية يسعى المصرف المركزي إلى تحقيق عدة أهداف وسيطة تتمثل بتحسين إدارة التدفد المتداولة عبر تطوير إدارة سيولة المصارف بشكل أكثر فاعلية، وتحسين ضوابط عمليات التمويل وتطبيق معايير أوضاع في التسليف لخفض مخاطر الائتمان وتشجيع العمليات الإنتاجية وجعل السياسة الائتمانية وقائية وليس علاجية، وضبط عمليات الاستيراد والتصدير وإمتتها وضبط أكبر لعمليات تخصيص القطع الأجنبي بما يضمن رقابة أكثر فعالية على موارد واستخدامات القطع الأجنبي، وتطوير أدوات الدفع والقصايل الإلكترونية لتفصيل تداول الأوراق المالية وخضف عوامل التلاعب بسعر الصرف والقيام بالمضاربات، وسيتمحور التمويل السريع للأموال بين المصارف بتشجيع الإيداع وتحكم أفضل بالسيولة ورسم سياسات أكثر دقة وفعاليتها.

وإضافة إلى إعادة تفعيل وتنمية ما أمكن من أدوات السياسة النقدية المباشرة (القائدة وسقوف الائتمان وتوجيهه..) وغير المباشرة (الاختياطي الإلزامي والسوق المفتوحة..) وإيجاد أفضل السبل القانونية والمصرفية الملائمة لمواجهة العقوبات الظالمة التي يدفع ثمنها الشعب السوري بمختلف شرائحه. وبناء على الجهود التي بذلت تحققت نتائج إيجابية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٦ حيث لوحظ تحقيق التوازن النسبي بين الموارد والاحتياجات مما أدى إلى انخفاض التقلبات الحادة في سعر صرف الليرة (حيث أصبحت محدود تقارب و بالمتة حول السعر الذي ثبتته مصرف سورية المركزي) وذلك نتيجة العديد من العوامل، من أهمها الحد من دور مؤسسات الصرافة وإعادة تفعيل دور المصارف مما ضبط عمليات القطع الأجنبي من خلال ترميم مراكز القطع التشغيلية لدى المصارف، كما أن أجواء الإرتياح الاقتصادي العام أتت إلى انخفاض واضح في إجمالي الأعباء اليومية من القطع الأجنبي ويعود السبب إلى العديد من العوامل من أهمها توقف استنزاف القطع في جلسات التذلل الخاص (كانت تفقده تشكل الجزء الأكبر من أعباء المصرف المركزي في بعض الفترات) والتمويل المبالغ للمستورادات. وأشار إلى أنه انطلاقاً من أهمية زيادة الإقراض وحسن توزيعه بين الاستهلاكي والإنتاجي، ولوقاية القطاع المصرفي المركزي من تكرار سيناريوهات التعثر التي حدثت قبل وأثناء الحرب على سورية يسعى مصرف سورية المركزي لوضع معايير توجه الإقراض مستفحبه قدر الإمكان سواء كانوا من الصناعيين أو التجار أو الأشخاص الطبيعيين.

وفي تصريح له «الوطن» أوضح الرئيس التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم أن تناقص الطروحات خلال النقاشات في ورشة العمل هي مؤشر لتضارب في المصالح حيث تركز المصارف العامة على تفعيل الإجراءات وابتهاج استعادة القروض المتعثرة بينما يطالب الصناعيون بإعفاءات وتسهيلات والنجار بتحويل المستورادات وأنه لا بد أمام هذا المشهد من المصالح المتناقضة من الوصول إلى إطار يقرب وجهات النظر ويضمن مصلحة الوطن ويضمن إعادة تفعيل العمل المصرفي والإنتاج في عملية إنتاجية حقيقية ومتصاعدة وحول ما تم اقتراحه خلال ورشة العمل من أحداث مؤسسة أو شركة مساهمة لشراء القروض المتعثرة من المصارف تخفيف الضغط على ميزانيتها ويبيعه بعد فترة بحيث تكون المصارف قد تعافت، أوضح قاسم أن هذه الفكرة موجودة في المصرف المركزي وفيها قرار متخذ منذ أكثر من ٦ أشهر ولم تنفذ لأن السؤال الأهم فيها من هي الجهة التي ستعمل هذه المؤسسة أو الشركة؟

وفي تصريح له «الوطن» أكد مدير عام مصرف التسليف الشعبي الدكتور محمد حمزة أن ملف معالجة القروض المتعثرة يحتاج للتعامل مع كل حالة بشكل منفرد لأن لكل حالة خصوصية ولا بد من دراستها وطرح الحلول الملائمة لمعالجتها.

هواجس السيولة

شارك في محاور الورشة الرئيس التنفيذي لبنك البركة سورية محمد عبد الله الخليبي متحدتاً عن أبرز التحديات التي تواجه العمل المصرفي والتي تمثلت خارجياً بالعقوبات والحظر الجائر وتوقف البنوك المراسلة عن تقديم خدماتها للبنوك العاملة في سورية، بالإضافة داخلياً إلى انكماش الاقتصاد وارتفاع مستوى التضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن وخرج الأنشطة الاقتصادية من الخدمة وضباب حقوق للمصارف في الإجراءات القضائية، وضغط ثقة المواطن بالمصارف.

وأشار إلى ضرورة التحرك باتجاه تشكيل لوبي في الولايات المتحدة الأمريكية تساهم فيه الحكومة والجالية السورية ورجال الأعمال للضغط على الولايات المتحدة لرفع العقوبات أحادية الجانب الجائرة، بالإضافة إلى التحرك باتجاه صياغة إجراءات قضائية تحفظ حقوق المساهمين، وتحويل الاهتمام من استقرار سعر الصرف إلى ضبط التضخم، واستقطاب منوهما بانخفاض في بيانات المصارف مقومة بالدولار الأميركي بالدولار سورية، وعلى سبيل المثال انخفضت أصول المصارف السورية بنسبة ٦٥٪ تقريباً.

كما شارك في الورشة الرئيس التنفيذي لبنك سورية والمهجر ميشيل عزام متحدتاً عن أهمية الإقراض في القطاع الصناعي والزراعي، وأهمية تخصيص جزء من السيولة في المصارف

لقطات

- علّق الحاكم مازحاً لورود خطأ مطبعي في محاضرته بأن السبب هو المبرارة مساء أمس..
- وتابع موضحاً أن ابنه من كان يتابع وليس هو
- أحد أساتذة الاقتصاد أمضى الوقت بالتعليق الساخر من كل من تحدث.. والمفاجأة حصلت عندما أتى بمدخلته!
- بعض مديري المصارف العامة خرجوا بعد وقت قصير من بدء الورشة!
- رد الحاكم على أغلب التساؤلات وفند الطروحات
- بإستئذان وهدوء أعصاب
- استغرقت الندوة ٣ ساعات ونصف الساعة
- الحضور قارب الـ ١٠٠ شخص من مديري المصارف العامة والخاصة ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات والإعلاميين

مشاكل متعددة مما استدعى تشكيل لجنة برئاسة قاض من وزارة العدل وعضوية كل من مديري القانونية في المصرف المركزي والمصارف العامة لتجذ هذه اللجنة حلولاً للمشاكل المستجدة وتذليل العقبات. وإدراكاً من المصارف العامة أن الموضوع لا يتعلق فقط بأموال قضائية بل يرتبط أيضاً بشريعات وإجراءات يجب أن تتخذ من وزارة المالية ورئاسة مجلس الوزراء.

وعما يتعلق باستئناف النشاط التمولي تم اقتراح استئناف النشاط التمولي عموماً ضمن أسس محددة وواضحة من حيث القطاعات المستهدفة وآلية التمويل وسقوف القروض الممنوحة وضمائنها وتذليل العقبات. وإدراكاً من المصارف العامة اقتراح المصارف العامة بإعداد دراسة بهذا الخصوص، كما أيضاً تتابع المصارف العامة بالتنسيق مع وزارة المالية للوصول إلى تطبيق مقترحاتها، لفتحها بضرورة استئناف النشاط التمولي، إضافة إلى متابعة العمل على تفعيل مؤسسة ضمان القروض الحديثة بموجب القانون ١٢ تاريخ ٢٠١٦/٣/٢٨ لما لها من دور مهم لفعالية التمويل.

تحديات مصرفية

شارك في محاور الورشة الرئيس التنفيذي لبنك البركة سورية محمد عبد الله الخليبي متحدتاً عن أبرز التحديات التي تواجه العمل المصرفي والتي تمثلت خارجياً بالعقوبات والحظر الجائر وتوقف البنوك المراسلة عن تقديم خدماتها للبنوك العاملة في سورية، بالإضافة داخلياً إلى انكماش الاقتصاد وارتفاع مستوى التضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن وخرج الأنشطة الاقتصادية من الخدمة وضباب حقوق للمصارف في الإجراءات القضائية، وضغط ثقة المواطن بالمصارف.

وأشار إلى ضرورة التحرك باتجاه تشكيل لوبي في الولايات المتحدة الأمريكية تساهم فيه الحكومة والجالية السورية ورجال الأعمال للضغط على الولايات المتحدة لرفع العقوبات أحادية الجانب الجائرة، بالإضافة إلى التحرك باتجاه صياغة إجراءات قضائية تحفظ حقوق المساهمين، وتحويل الاهتمام من استقرار سعر الصرف إلى ضبط التضخم، واستقطاب منوهما بانخفاض في بيانات المصارف مقومة بالدولار الأميركي بالدولار سورية، وعلى سبيل المثال انخفضت أصول المصارف السورية بنسبة ٦٥٪ تقريباً.

كما شارك في الورشة الرئيس التنفيذي لبنك سورية والمهجر ميشيل عزام متحدتاً عن أهمية الإقراض في القطاع الصناعي والزراعي، وأهمية تخصيص جزء من السيولة في المصارف

لتوجيهها نحو إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إيجابيات خاطئة

تميزت الورشة بمشاركة واسعة من الحضور عبر المداخلات التي تركزت على المواضيع الأساسية المتعلقة بواقع المصارف ومستقبلها، إلى جانب تقديم المقترحات التي يصعب سردها أن الموضوع لا يتعلق فقط بأموال قضائية بل يرتبط أيضاً بشريعات وإجراءات يجب أن تتخذ من وزارة المالية ورئاسة مجلس الوزراء.

وعما يتعلق باستئناف النشاط التمولي تم اقتراح استئناف النشاط التمولي عموماً ضمن أسس محددة وواضحة من حيث القطاعات المستهدفة وآلية التمويل وسقوف القروض الممنوحة وضمائنها وتذليل العقبات. وإدراكاً من المصارف العامة اقتراح المصارف العامة بإعداد دراسة بهذا الخصوص، كما أيضاً تتابع المصارف العامة بالتنسيق مع وزارة المالية للوصول إلى تطبيق مقترحاتها، لفتحها بضرورة استئناف النشاط التمولي، إضافة إلى متابعة العمل على تفعيل مؤسسة ضمان القروض الحديثة بموجب القانون ١٢ تاريخ ٢٠١٦/٣/٢٨ لما لها من دور مهم لفعالية التمويل.

وفي معرض الإجابات، اقتصر مدير عام مصرف التسليف على ضرورة الاهتمام بتوصيات المصارف وزيوتهم، في حين بين الرئيس التنفيذي لبنك سورية والمهجر أن المطلوب تكاتف الجميع وتصميم برامج لاسترداد الأموال للبنوك وتأمين فوائدها، منوهماً بأن هم المصارف هو المحافظة على السيولة وتأمين الضمانات.

بدوره بين الرئيس التنفيذي لبنك البركة أن مشروع بطاقة الدفع السورية قيد العمل، وأن تمويل الصناعة موجود، ولكن المطلوب تحليل البيانات المالية للمصارف لتظهر نسب هذا التمويل، مؤكداً أنه لا يمكن فتح التمويل بالدولار عبر القروض للتحرك في حين يحصلون إيراداتهم بالليرة السورية، وأنه في حال اعتد هذا الأمر فلنشأة العاملة به سوف تغلق خلال عام واحد.

وختم حاكم المصرف المركزي مؤكداً أنه لو تم تطبيق ما تم الحديث عنه في موضوع السياسة النقدية خلال العام ٢٠١٨ سوف تحصل نقلة نوعية في حياة السوريين، أملاً في إعادة الكتلة النقدية إلى سياقها الحقيقية، موضحاً أن المقصود بالسياسة الائتمانية الوقائية هو الوقاية من المخاطر التشغيلية، منوهماً بأنه لا يعمل بمبدأ رد الفعل، إذ تتم دراسة كل القرارات السابقة، والحفاظ على الحصيفة منها، وتطوير ما يحتاج إلى تطوير وإلغاء ما يتطلب الإلغاء، من دون إنكار وجود جهد وقرارات صائبة وجهد في الإدارة السابقة للمركزي، وأصفاً الموظفين بالمصرف بأنهم جنود الظل، مؤكداً أنه يعمل مع الفريق السابق ذاته في المصرف.

الإحصائي والتحرر من الخوف والخشية والتكلم في إعطائه وتصديره لكونه لا يستخدم إلا لإليات إحصائية فهو لا يتضمن أسماء ولا عناوين ولا أي إشارات يمكن أن تستخدم في فرض ضرائب أو رسوم من الجهات المختصة استناداً لهذه البيانات.

وقال: إن الأرقام الخاطئة التي يتعمد البعض تصديرها بعناصر المكتب المركزي للإحصاء تعطي بيانات خاطئة ويبني عليها قرارات وسياسات وخطط خاطئة داعياً إلى التعاون مع المكتب وخاصة من خلال غرفة التجارة والصناعة والزراعة وغيرها، وأوضح أن المكتب يعاني من أرقام متباينة ومتناقضة في الجهة ذاتها.

وعبر المداخلات تساءل نائب رئيس غرفة تجارة دمشق السابق نزار نسب قباني عن الأسباب لعدم نشر الأرقام الإحصائية أو توزيع نشرتها لعدم التنويه للجهات المختلفة علماً أنها تصدر لغايات التوعية والمصادقية منوهماً بأن وزارة المالية رفقت تزويد لجنة البحث العلمي مرات عديدة بالبيانات وخاصة فيما يتعلق بالموازنة. واقترح أسس البقاعي من مديرية العلاقات الدولية في وزارة الاقتصاد إحداث مديرية في المكتب المركزي للإحصاء تعنى بإحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعريف وطني لها وعدم الاكتفاء بإحصاءات كلاسيكية والتعمق ببيانات تتعلق برأسالمها والية الإنتاج فيها.

عَلَّق الحاكم مازحاً لورود خطأ مطبعي في محاضرته بأن السبب هو المبرارة مساء أمس.. وتابع موضحاً أن ابنه من كان يتابع وليس هو أحد أساتذة الاقتصاد أمضى الوقت بالتعليق الساخر من كل من تحدث.. والمفاجأة حصلت عندما أتى بمدخلته! بعض مديري المصارف العامة خرجوا بعد وقت قصير من بدء الورشة! رد الحاكم على أغلب التساؤلات وفند الطروحات بإستئذان وهدوء أعصاب استغرقت الندوة ٣ ساعات ونصف الساعة الحضور قارب الـ ١٠٠ شخص من مديري المصارف العامة والخاصة ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات والإعلاميين

الرقم الإحصائي «الغائب» يحضر في ندوة «الأرباع التجاري»

مكتب «الإحصاء»: ٨٠ بالمئة من الإحصاءات الخارجية خطأ.. ونشر المحلية مرتبط برئاسة الحكومة

صالح حميدي

دار جدل واسع الطلاق عبر المداخلات في ندوة الأرباع التجاري في غرفة تجارة دمشق أمس حول أهمية الرقم الإحصائي للعمل الاقتصادي، وذلك بين العالقات الاقتصادية والتجارية المختلفة وممثلي المكتب المركزي للإحصاء، وترتكز الجدل حول مدى صحة الأرقام الإحصائية وأسباب حجب البيانات وعدم نشر الأرقام الإحصائية وتوزيع نشره المكتب المركزي للإحصاء منذ سنوات ورفض تزويد مختلف الجهات العامة والخاصة بها لمواجهة بيانات المراكز البحثية الدولية الموصوفة من مسؤولي الحكومة بالمشللة وغير الصحيحة والصادرة لغايات سياسية حيث تحفظ ممثلو المكتب المركزي للإحصاء على بعض الإجابات قائلين «إن هذه التساؤلات تحتاج إلى مدير المكتب المركزي للإحصاء إسمان عامر»، الذي لم يحضر الندوة.

بدوره وصف عضو غرفة تجارة دمشق منار الجداد الذي ترأس الجلسة، وصف الرقم الإحصائي بالأهم من بين الأرقام المحاسبية، وأن الشركات تفضل لإظهار الرقم الإحصائي. وأضاف: إن جهات الدولة المختلفة تفضي لإظهار نفسها على غير واقعها الحقيقي وشك في الوقت ذاته بالأرقام الصادرة عن مؤسسات بحثية خارجية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي

غيرها من المراكز البحثية الدولية ومعترراً أنها بعيدة عن الواقع وتصدر لغايات سياسية ويهدف ترويج نموذج اقتصادي معين، داعياً إلى وجوب الاعتماد على الخبرات الوطنية السورية المتعمقة بصفة الاستقلالية لإعطاء بيانات صحيحة مشيداً كذلك بخبرات المكتب المركزي للإحصاء الكبيرة في هذا المجال إلا أنها تحفظت أو تحجب هذه الأرقام عن طالبها. وأشار من جانب آخر إلى وجود خلل كبير في أرقام بعض الجهات وعدم دقة بعض البيانات الكمية والقيمة مع تراكم للأخطاء لسنوات عديدة الأمر الذي يشكل ضرراً في قراءة هذه الأرقام وفي اتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات، لافتاً إلى ضرورة اعتماد الشفافية في عرض البيانات بدلاً من الاعتماد على مراكز خارجية.

من جانبه مدير الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء جورج عازر قدم عرضاً عن الرقم الإحصائي وأهميته في رسم السياسات ووضع الخطط واتخاذ القرارات. ثم عرض لمفاهيم الناتج والإنتاج المحلي الإجمالي والدخل والإنتاج والإنفاق وانخفاض سعر السوق والاستهلاك الوسيط والأهتلاك لجميع مفردات مؤسسات الدولة لسنة كاملة بطريقة تخدم الحسابات القومية. وأضاف: إن الإنفاق الاستهلاكي للحكومة قريب من الإنتاج لأن الحكومة لا تهدف إلى الربح في مبيعاتها الموسومة، إن سلماً أو خدمات كونها تقدم بأجور رمزية أو



مساوية للتكلفة أو أكثر قليلاً ولا تقابل الفائدة المستهدفة منها مثال رسوم المدارس وتقدم منفعة كبيرة للطلبة، ورجح إلى معدل الرواتب والأجور وأن قيمة الـ ٤ ألف ليرة حالياً لا تعادل سوى ٥ آلاف ليرة قياساً لمعدل نمو حقيقي في الاقتصاد، وأكد أن المؤشرات الصادرة من المراكز الخارجية خاطئة بنسبة ٨٠٪ لأنها لا تأخذ بالحسبان التغيرات الجارية بشكل دوري لواقع مؤسسات الدولة قائلاً: «إن الرقم الأفضل وأكثر صحة هو الصادر عن المركزي للإحصاء». بدوره أشار مدير إحصاءات التجارة الخارجية إلى أن الأسعار بشال القاسم إلى ضرورة تمتع جميع الفعاليات والأشخاص بالوعي لأهمية الرقم

عزّام: هم المصارف المحافظة على السيولة وتأمين الضمانات

حمزة: يجب معالجة القروض المتعثرة كل حالة بشكل منفرد

٢٠٠ مليون ليرة تعويضات

«الجفاف» للمزارعين في ٣ أشهر

الوطن

كشف مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف محمد البحري له «الوطن»، أن إجمالي التعويضات المالية التي منحتها الصندوق للمزارعين المتضررين منذ إحداث الصندوق تجاوزت ٢.٨ مليار ليرة منها نحو ٢٠٠ مليون كانت خلال الربع الأول من العام الجاري حيث توزعت على ١٦٠ مليون ليرة تعويضات لمزارعي محافظة اللاذقية و٢٠ مليوناً لمزارعي طرطوس بسبب تعرض المحاصيل للبرد في حين منح الصندوق ١٦ مليون ليرة لمزارعي منطقة الغاب بسبب حالات الجفاف التي تعرضت لها محاصيلهم وخاصة محاصيل القمح والفول والباذلاء وغيرها. مؤكداً أن هناك لجاناً خاصة تعمل على دراسة هذه الأضرار وفق المعايير المعتمدة. وأن إجمالي المزارعين المستفيدين من التعويضات التي يقدمها الصندوق تجاوزت ١٣٠ ألف مزارع. وكان الصندوق قد منح تعويضات توزعت خلال العام الماضي على العديد من المحاصيل المتضررة وخاصة الأشجار المثمرة في مناطق بيرة وطفنا في ريف دمشق والحماة في محافظة حماة وحضر بالقنيطرة حيث تضررت معظم أشجار التفاح والكرز على حين تم منح تعويضات لحصول البرتقال في محافظة اللاذقية الذي تضرر بفعل الرياح والصقوع ومنح تعويضات في المحافظة نفسها لحصول البندورة الذي تضرر أيضاً بسبب الرياح والصقوع.

كما بين البحري أن إدارة الصندوق لإنجاز مهامها وتحقيق الأهداف التي أحدث الصندوق من أجلها والوصول إلى المستحقين بشكل فعال تعتمد على آلية واضحة، وتشترط بالمضربين كي يستحقوا تعويضات الصندوق أن تكون الأضرار التي تعرضوا لها ذات طابع كارثي (حادثة طبيعية) لا يمكن منع حدوثها أو تفاديها، ونطاق تأثيرها يتجاوز ١٠٪ من المساحة المزروعة في الوحدة الإدارية المعتمدة، وأن يزيد حجم الضرر على ٥٠٪ من الإنتاج الزراعي المتوقع).

مدير البورصة له «الوطن»: مقترح تأسيس مؤسسة لشراء القروض المتعثرة يدرس منذ ٦ أشهر

توصيات الورشة

- ١- أهمية تسريع أدوات الدفع الإلكتروني.
- ٢- ضرورة إعادة النظر بحجم الفوائد المدينة.
- ٣- إيجاد حل جزئي وعاجل للإجراءات القضائية بما يحفظ ويحمي حقوق البنوك ومساهميها بأسرع ما يمكن لإعادة توظيفها.
- ٤- إعادة الثقة بالقطاع المصرفي من خلال:

- ١- إعادة النظر في التعليمات والإجراءات المطلوبة من المصرف المركزي تجاه المتعاملين مع المصارف وخاصة فيما يتعلق بالسحب والإيداع (من خلال إدخال تعديل على القرار رقم ١٥ الصادر عن هيئة مكافحة غسل الأموال بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٠).
- ٢- توقف المصرف المركزي عن حبس النقد عن البنوك وبالتالي عن المتعاملين.
- ٣- إنشاء اتحاد المصارف يتمتع بالاستقلالية.
- ٤- تعديل بنوك النقد والتسليف بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٠ بحيث يتم استبدال معيار صافي الأموال الخاصة بمقياس مجموعة الأصول).
- ٥- إيجاد حل بخصوص المطالبة بتسليم الفكالات الخارجية لأن تسهيلها يؤدي إلى كارثة حقيقية في الوقت الحالي والحل في تمديدها وتأجيل طلب التسليم حتى يتم إلغاء العقوبات على سورية.
- ٦- الاكتفاء بتطبيق المعايير الدولية التي تراعي الوضع الاقتصادي الحالي بالبلاد.
- ٧- تعديل ضوابط التكررات المالية لدى المجموعة الأم بسبب العقوبات والحظر المفروض على سورية.
- ٨- المصارف مستعدة ضمن إمكانياتها المتاحة لتخصيص حصة من أموالها من أجل تمويل المشاريع التنموية والتي تتطلب طبيعة الحال تمولياً متوسطاً وطويل الأجل، وفقاً لأحد الآليات التالية:
- ٩- منح التمويل بضامته الحكومة (مثلة بمصرف سورية المركزي أو وزارة المالية) بما يضمن استرجاع هذه الأموال ويخفف من مخاطر العملية التمولية. وبالجملة تمنح المصارف هذه القروض بفوائد ميسرة.
- ١٠- دعم القادة من قبل الحكومة بما يخفف عبء خدمة الدين على هذه المشاريع ويسمح لها بالساداء الصحيح.
- ١٢- المصارف على استعداد لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بضمان ضمانة مخاطر القروض، المنوي إحداثها، علماً أن نجاح هذه المشاريع يتطلب تخفيف أعباء خدمة الدين على المقترضين وخاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، ولا بد للمشرعين من التفكير بتوفير لياح لتأمين هذه الفوائد.